

المعور الخامس: النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية (التبادل والاستهلاك)

ثالثا: التبادل

بعد الإنتاج والاستثمار تظهر مشكلة وضع المنتجات التي تم إنتاجها بأيدي المستهلكين الذين يستخدمونها، فالمزارع لم يكن قادرا على العيش إذا اعتمد كلياً على إنتاجه، وكذلك الحال بالنسبة للعامل، لذا يجبل على العامل أن يبادل خدماته بالطعام الفائض لدى المزارع، وفي عملية التبادل تكون هناك ضرورة لإدخال واسطة تبادل ملائمة يطلق عليها النقود، لذا فالسلع والخدمات تبادل أولاً بالنقود ثم تستخدم النقود للحصول على سلع أخرى.

1 . مفهوم المبادلة:

هي العملية الأساسية في النشاط الاقتصادي التي تمكن المنتجين من بيع السلع والخدمات للحصول على مداخل مختلفة لتغطية نفقات العملية الإنتاجية وتمكن المستهلكين الحصول على هذه السلع والخدمات لإشباع مختلف حاجاتهم ورغبات.

وعليه، فالمبادلة نشاط اقتصادي يعبر عن عملية نقل السلع أو الخدمات من شخص إلى شخص عن طريق البيع والشراء، مقابل الحصول على شيء آخر. بمعنى هي عملية تقديم سلعة مقابل سلعة أخرى نقدية أو غير نقدية.

إذا يتلخص مبدأ التبادل في: قبول التنازل على شيء مقابل الحصول على شيء آخر، ويترتب على هذا التنازل انتقال للملكية بين الأشخاص.

2 . أشكال التبادل:

استخدم الإنسان أداتين لإتمام المبادلات وإشباع حاجاته، حيث اعتمد على مبادلة ما يفيض لديه من منتجات بالسلع والخدمات التي هو بحاجة إليها أو ما

يعرف بالمقايضة، ثم ابتكر بعد ذلك النقود كوسيط للتبادل.

1.2 التبادل بالمقايضة:

تعتبر المقايضة من أقدم وسائل التبادل، ونقصدها تبادل سلعة أو خدمة بسلعة أو خدمة أخرى يكون الإنسان بحاجة إليها دون استخدام وسيط للتبادل.

❖ صعوبات التبادل بالمقايضة:

يمكن تلخيصها وفق الشكل التالي:

- ❖ صعوبة التوافق المزدوج (توافق الإرادتين، هدر الوقت، تعدد عمليات المقايضة):
- ❖ عدم القابلية للتجزئة (زيادة حدة عدم التوافق):
- ❖ عدم القابلية للتخزين (تكلفة التخزين، القيمة بعد التخزين):
- ❖ تعدد نسب التداول (ارتفاع عدد النسب، صعوبة التقدير)

2.2 التبادل بالنقود

كلمة نقد في أصلها اللغوي تدل على تمييز الشيء وتقدير حقيقته ومعناه، وكانت تطلق على تمييز الدراهم والدنانير الجيدة من الرديئة.

أما اصطلاحاً فتعرف على أنها أي شيء يستخدم عادة كوسيط للتبادل ومقياساً ومستودعاً للقيمة ويلقى قبولاً عاماً من جانب الأفراد كما تعد معياراً للمدفوعات الآجلة.

❖ خصائص النقود:

حتى تقوم النقود بوظائفها لابد أن تتوفر على:

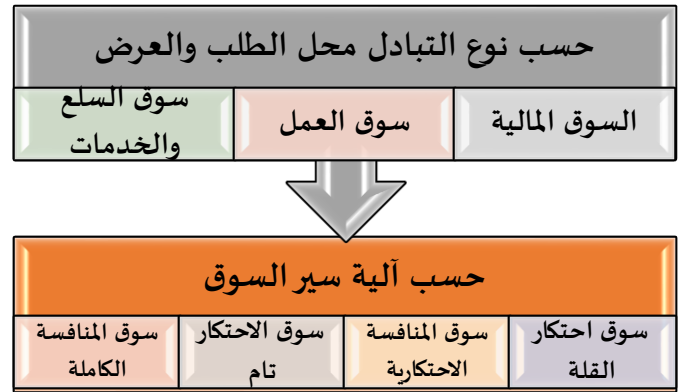
- ❖ القبول العام، سهولة الحمل وغير قابلة للتلف...؛
- ❖ الندرة النسبية؛
- ❖ ثبات القيمة نسبياً؛
- ❖ قابلية التجزئة وتجانس الوحدات.

3. مكان التبادل

دفعت الحاجة إلى التبادل للبحث عن مكان محدد يجد فيه الإنسان ما يحتاج إليه من سلع كما أنه يعرض ما يحتاج إليه الآخرين من السلع، وعُرف هذا المكان بالسوق. فالسوق بشكل عام هو مكان يتم فيه التبادل، بغض النظر عن كون هذا المكان محددًا جغرافيًا في مبنى مثلاً، أو عبر الأنترنت، حيث يكون البائع والمشتري في بقعتين مختلفتين. فو مكان التقاء العرض والطلب للسلع والخدمات ورؤوس الأموال.

❖ أنواع الأسواق:

يمكن تلخيصها وفق الشكل التالي:



4. فوائد عملية التبادل:

فيما يختص بفوائد التبادل على الاقتصاد فتشمل:

- تسهيل العمليات التجارية والاقتصادية؛
- تعمل على تمويل المشاريع (مساهم بقطعة أرض نظير مساهمته المادية، سلع وخدمات نظير تمويل العمليات الإنتاجية ... إلخ)؛
- تعد المرأة الكاشفة لحالة المجتمع (تطور أو تخلف)؛
- تعبر عن حجم النشاط الاقتصادي للبلد؛
- يتم من خلال هذه العملية إعادة توزيع الدخل على أفراد المجتمع (توزيع منتجات وخدمات)؛
- يمكن استخدامها في حالات التضخم أو الكساد؛
- يمكن أن تستغل للقضاء على البطالة من خلال توفير منح وقروض استهلاكية أو استثمارية.

رابعاً: الاستهلاك

تعتبر ظاهرة الاستهلاك من الظواهر التي لا تقتصر على أبعادها الاقتصادية (إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات)، لأنها تتبلور في صميم العمليات التي يفرزها المجتمع وحركته في مسيرة حياته وتغيره ونسق تطوره، كما أنها مرتبطة أشد الارتباط بتطورات الأفراد حول موضوع القيم والمفاهيم والممارسات السلوكية التي تحدد المكانة الاجتماعية للفئات في السلم الاجتماعي.

1. مفهوم الاستهلاك:

الاستهلاك هو الهدف من النشاط الاقتصادي وهو في نفس الوقت المحرك له، فالغاية النهائية من النشاط الإنتاجي هو الاستهلاك.

إذن الاستهلاك هو العملية التي تمكن الأفراد من إشباع رغباتهم. وبمعنى آخر هو استخدام السلع المنتجة أو الخدمات المقدمة بغرض إشباع الحاجات.

كما عرف الاستهلاك بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي يستعمل لاقتناء السلع والخدمات من أجل تلبية أو إشباع حاجات معينة.

2. أنواع الاستهلاك:

يمكن تقسيم الاستهلاك إلى عدة أنواع:

1.2 الاستهلاك النهائي: عبارة عن عملية استعمال السلع والخدمات بشكل نهائي من أجل سد حاجيات أفراد المجتمع سواء كانت حاجيات فردية أو جماعية. ينقسم إلى خاص وعام:

أ- الاستهلاك النهائي الخاص (استهلاك العائلات): يمثل ما ينفقه الأفراد لتحقيق إشباع الحاجات الخاصة. يستخدم الأفراد السلع والخدمات من أجل استهلاكها الخاص.

ب- الاستهلاك النهائي العام (الإنفاق الحكومي): يمثل ما تنفقه الدولة لتحقيق إشباع الحاجات العامة للمجتمع (المصلحة العامة). حيث يشتري القطاع الحكومي من قطاع الأعمال سلع وخدمات من أجل استهلاكها، ويسمى بالإنفاق الاستهلاكي الحكومي.

2.2 الاستهلاك الإنتاجي (الاستهلاك الوسيط): هو عملية استعمال السلع في العملية الإنتاجية من أجل إنتاج سلع استهلاكية أخرى (استعمال المواد الأولية والمواد النصف مصنفة).

3.2 الاستهلاك الفوري: يقصد به الاستخدام الكامل للسلعة بمجرد استخدامها مرة واحدة.

4.2 الاستهلاك التدريجي: قيام الشخص أو المستهلك باستخدام السلعة عدة مرات قبل انتهائها.

5.2 الاستهلاك الفردي: هو قيام كل شخص على حدة باستخدام المنتجات المختلفة.

6.2 الاستهلاك الجماعي: هو عملية استخدام المنتجات المختلفة من قبل مجموعة من الأفراد.

3. العوامل المؤثرة على الاستهلاك:

هي العوامل التي تؤثر على سلوك المستهلكين في الإنفاق. يعتبر "كينز" أول اقتصادي صنف تلك العوامل إلى صنفين:

1.3 العوامل الذاتية: ترتبط بالمتغيرات النفسية والتي تؤثر في سلوك الأفراد، كما ترتبط بالتوقعات المستقبلية للحياة الاقتصادية وما تتطلبه هذه التوقعات من ضمان اجتماعي أو الاتجاه نحو الادخار، وبصورة عامة فإن هذه العوامل تحدد سلوك الأفراد سواء استهلاكي أم ادخاري، وهذه العوامل تتمثل في:

❖ دافع الحيطة؛

❖ إيجاد ظروف أفضل في المستقبل؛

❖ دافع تحسين المستوى المالي؛

❖ تحقيق غايات المضاربة والمتاجرة؛

❖ تكوين ثروة في المستقبل؛

2.3 العوامل الموضوعية: تتمثل في الأسباب التي تخلق

ضغوطا لزيادة درجة ميول الفرد نحو الاستهلاك أو لإنقاصها بغض النظر عن المستوى العام لدخله.

ويندرج تحت العوامل الموضوعية:

❖ الدخل: للدخل دور مهم في توجيه استهلاك الأفراد، فزيادته يزداد الاستهلاك والعكس صحيح.

❖ مستوى الأسعار: فاتجاه الأسعار إلى الانخفاض سيؤدي إلى زيادة القوة الشرائية للدخل، بالتالي إلى زيادة نسبة الدخل الذي يخصص للاستهلاك والعكس صحيح.

❖ معدل الفائدة: عند زيادة معدلات الفائدة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة مستوى الادخار، أي ينخفض الطلب الاستهلاكي والعكس صحيح.

❖ التوقعات: بشكل عام تؤثر التوقعات على معدل الاستهلاك، فكلما كانت التوقعات متفائلة حول الدخل والثروة كلما ازداد الاستهلاك عند الأفراد، والعكس صحيح فالتوقعات المتشائمة تدعو إلى تقليل الاستهلاك والميل أكثر نحو الادخار.

❖ العوامل الاجتماعية والديموغرافية: تؤثر العوامل الاجتماعية (مثل العادات والتقاليد، المستوى التعليمي، الثقافي، الدين.....) والديموغرافية (مثل

التوزيع العمري للسكان، الكثافة السكانية.....) على حجم ونمط الاستهلاك.

❖ السياسة المالية: فمثلاً زيادة معدل الضريبة يؤثر سلباً على مستوى الدخل التصرفي وبالتالي انخفاض مستوى الاستهلاك، والعكس صحيح.

4. ترشيد الاستهلاك:

الترشيد هو عبارة عن الاستخدام الأمثل للمال وسد الحاجات والتوازن والاعتدال في الإنفاق والاستقامة في تحقيق مصلحة الإنسان وعدم البغي أو الشطط في البذل، والاستقامة على الحق، والهداية إلى طريق الرشده والخير والصالح .

إذ أن هناك حالات مثل الرواج والكساد تؤثر تأثيراً إيجابياً وسلبياً على الإنفاق الاستهلاكي.

ففي أثناء الرواج يزدهر الاقتصاد، حيث تتوفر فرص العمل، مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وينمو تبعاً لذلك الحجم الحقيقي للإنتاج الكلي.

أما في فترات الكساد فيتباطأ معدل نمو كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وتنعدم الفرص الجديدة للعمل وتزداد نسبة البطالة، وتتولد الأزمات المالية وتفقد البنوك قدرتها على أداء دورها بنجاح، وبالتالي يتسبب ذلك في تخفيض الإنتاج الحقيقي عن المستويات الممكن تحقيقها.